

## المملكة الأردنية الهاشمية

محكمة التمييز الأردنية

### وزارة العدل

بصفتها : الجزائية

### القرار

رقم القضية: ٢٠٠٦/١٤٥٧

الصادر من محكمة التمييز المؤتونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسـم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح  
وعضوية القضاة السادة

غازي عازر ، حسن جوب ، فايز حمارنة ، محمد العجارمة

المميز:

وكيله المحامي

الحقوق العام  
المميز ضطه:

بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢٦ قدم هذا التمييز للطلعن في الحكم الصادر عن محكمة  
استئناف جـزاء عمان في القضية رقم ٢٠٠٦/١١٦٧٨ فصل ٢٠٠٦/٩/١٨ المتضمن رد  
الاستئناف وتأجيل القرار المستأنف الصادر عن محكمة جنابات شمال عمان  
رقم ٢٠٠٦/٦/٩ فصل ٢٠٠٦/٧/٤ (القاضي بوضع المستأنف بالأشغال الشاقة المؤقتة  
مدة خمس سنوات والرسوم وتخفيض العقوبة عملاً بالمادة ٣/٩٩ لتصبح الأشغال الشاقة  
الموقته مدة سنتين ونصف محسوبة له مدة التوقيف واعادة الأوراق لمصدرها) .

وتتلخ من أسباب التمييز بما يلي:

١- أخطأت محكمة جنابات شمال عمان والاستئناف في تفسير المادة ١/٤٤ من قانون  
المحامين النظاميين حيث أن هذه المادة قد أعطت الحق للمحامي بالمصادقة على  
توقيع موكله تسهيلاً لإجراءات التقاضي وإن مخالفتها يعتبر خطأ مسلكي مهني تعاقب  
عليه التقاية.

٢- أخطأت محكمتا جنابات شمال عمان والاستئناف في تطبيق المادة ٢/ب من قانون البيئات بإعطاء المميز صفة كاتب عدل علماً أن المشرع قد أورد وفي قانون خاص ورتب أعمال كاتب العدل وتعريف كاتب العدل وأن هذه الصفة لا تتصرف بأي حال من الأحوال على المميز كما ذهبت إليها المحكمتان.

٣- أخطأت محكمتا جنابات شمال عمان والاستئناف بتطبيق القانون في المادة (٤٦٤) من قانون العقوبات في حق المميز.

٤- أخطأت محكمتا جنابات شمال عمان والاستئناف باعتبار المميز موظفاً عمومياً لغايات تطبيق المواد (٢٦٠-٢٦٣) من قانون العقوبات.

٥- أخطأت محكمة الاستئناف في سردها لوقائع الشكوى على النحو الذي أوردته في قرارها واعتبرت أن عمل المميز بمائل صلاحية كاتب العدل في مصادقته على التوقيع وفي ذلك مخالفة صريحة للقانون.

٦- أخطأت محكمة الاستئناف فيما ذهبت إليه في حكمها من أن المميز قد قام بتزوير الوكالة الخاصة وادانته عليها رغم تأكيد الخبرة الفنية فقد جاء في تقرير الخبير الفني أن التوقيع المنسوب للمشتكى لم يحرر بخط يد المشتكى عليه (المميز).

٧- أخطأت محكمة الاستئناف باعتبار الوكالة الخاصة موضوع التزوير سنداً رسمياً إذ أن عمل المحامي بالمصادقة على توقيع موكله لا ينصرف إلى السند وإن يجعل منه سنداً رسمياً وإن ما ذهبت إليه محكمة الاستئناف في هذا الشأن مخالفة صريحة وواضحة فالتزوير يعتبر واقعاً في محرر رسمي إذا كانت البيانات التي حصل فيها التزوير قد صدرت عن موظف عام بمقتضى وظيفته.

٨- أخطأت محكمتا جنابات شمال عمان والاستئناف في إدانة المميز عن جرم التزوير والاستعمال واذغالها للركن المادي وهو الاستعمال والاحتجاج إذ أن المميز لم يتمسك بالوكالة باعتبارها صحيحة وغير مزورة في القضية الحقوقية رقم ٢٠٠٤/٣٥٣٥ ولم يسبق للمدعى عليه لدى المحكمة أن وجه السؤال فيما إذا أراد المدعي التمسك بتلك الوكالة من عدمه.





۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی  
۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی  
۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی  
۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی  
۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی  
۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

۱۳۰۰ هـ قیامی ۱۳۰۰ هـ قیامی

المشار إليها وكالة يدعي أنها موقعة من المدعي عليه ومصادق عليها من قبله وكذلك اتفاقية أتعاب وبما أن المدعي عليه بالدعوى الحقوقية انكر توقيعه على الوكالة و الاتفاقية فقد تم إجراء الخبرة والاستكتاب على التوقيعين المستدئين للمدعي عليه على الوكالة الخاصة واتفاقية الأتعاب وتبين أنها لا تعود للمدعي عليه حسب تقرير الخبرة .

كذلك بينت الخبرة أن التوقيع على الأوراق المشار إليها لم تكتب بخط المتهم.

وانه وبالرجوع إلى المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات فقد عرفت التزوير - هو تحريف مفاعل الحقيقة في الوقائع والبيانات التي يراد اثباتها بصك أو مخطوط يحتج بهما أو يمكن أن ينتج عنه ضرر مادي أو معنوي أو اجتماع .

ونصت المادة ٢٦١ من نفس القانون (يعاقب بعقوبة مرتكب التزوير نفسها من استعمل المزور وهو عالم بامره إلا إذا نص القانون على عقوبة خاصة).

أي أن التزوير الجنائي يقع على سند رسمي من الاسناد التي ينظمها أو يصدقها الموظف المختص طبقاً للاوضاع القانونية المقررة.

وبالرجوع إلى المادة ٤٤ من قانون نقابة المحامين النظاميين نجد أنها خولت المحامي صلاحية المصادقة على توقيع الموكلين وان المحامي بهذه الصلاحية يقوم مقام الكاتب العدل وانه وبالرجوع للملف فقد ورد على لسان المشتكي امام المدعي العام الصفحة الثامنة (لقد قمت بتوقيع وكالتين خاصتين فارتئين من البيانات للمشتكي عليه...).

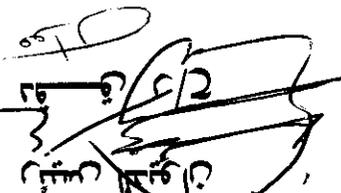
كما ورد بشهادة المشتكي امام محكمة البداية وبالمناقشة على الصفحة الرابعة (....) حضر المتهم إلى منزلي وقت بالتوقيع له على وكالة وقد وقعت في حينها على وكالات فارغة من البيانات (....).

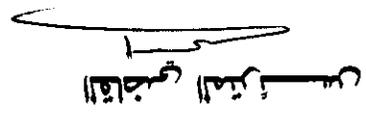
وحيث أن محكمة الاستئناف لم تناقش ما ورد على لسان المشتكي من انه وقع عدة وكالات للمتهم فيما إذا كانت الوكالة موضوع الدعوى هي من ضمن الوكالات التي قام المشتكي بتوقيعها ام لا .











٢٠١٨/١١/١٠  
 ١٤٤٠/١١/١٠  
 ١٤٤٠/١١/١٠

١٤٤٠/١١/١٠

١٤٤٠/١١/١٠

١٤٤٠/١١/١٠

١٤٤٠/١١/١٠

١٤٤٠/١١/١٠

١٤٤٠/١١/١٠

١٤٤٠/١١/١٠

١٤٤٠/١١/١٠

١٤٤٠/١١/١٠

١٤٤٠/١١/١٠